إستراتيجية العمل الخاصة بمنظمة العمل الدولية من أجل جعل العمل اللائق حقيقة واقعية للعمال المنزليين في جميع أنحاء العالم

أُعدت إستراتيجية العمل هذه كمتابعة للقرار المتعلق بالجهود المبذولة لجعل العمل اللائق حقيقة واقعية للعمال المنزليين في جميع أنحاء العالم والذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في حزيران/يونيو 2011 بالارتباط مع اتفاقية العمال المنزليين رقم 189 والتوصية رقم 201 لعام 2011. وقد ناقش مجلس الإدارة هذه الإستراتيجية في دورته رقم 312 في تشرين الثاني/نوفمبر 2011 لتوجيه العمل المستقبلي من جانب مكتب العمل الدولي بهدف دعم الجهود التي تبذلها الهيئات الثلاثية المكونة لمنظمة العمل الدولية في هذا المجال. وتتضمن هذه المذكرة الإستراتيجيةَ الواردة في الجزء الثاني من الوثيقة GB.312/INS/3، كما هو موضح في ضوء مناقشة مجلس الإدارة.

معلومات أساسية

1) أقر مؤتمر العمل الدولي في دورته رقم 100 في عام 2011 اتفاقية العمال المنزليين رقم 189 والتوصية رقم 201 لعام 2011. وهي أول مرة تعتمد فيها منظمة العمل الدولية معايير عمل دولية لهذه الفئة من العمال. وتقر الاتفاقية والتوصية بأن العمال المنزليين يعانون من نقص هائل في العمل اللائق بسبب فجوات خطيرة في القوانين والسياسات على الرغم من أنهم يقدمون مساهمات مهمة إلى رفاه وعمل الأسر وأسواق العمل والاقتصادات. وتضع هاتين الوثيقتين الجديدتين مبادئ أساسية ومعايير دنيا للعمل المنزلي، مع الاعتراف بطبيعته الخاصة، وتنوع ترتيبات توظيف العمال المنزليين، واختلاف الأنظمة القانونية والظروف الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء.

2) يتطلب جعل العمل اللائق حقيقة واقعة للعمال المنزليين مجموعة مشاريع سياساتية يختلف محتواها وتسلسلها وتوقيتها من بلد إلى آخر وفق الأولويات والظروف والإمكانيات الوطنية، على النحو المبين في برامج العمل اللائق القطرية، الخ. وبغض النظر عن هذه الاختلافات، يُدرس العمل في أربعة مجالات أساسية في مختلف البلدان. وهي: 1) الترويج للاتفاقية رقم 189 وتصديقها وتنفيذها فضلاً عن تنفيذ التوصية رقم 201. 2) تقديم المساعدة للدول لبناء المؤسسات وتعزيزها، وعند الحاجة، اعتماد إصلاحات فعالة للسياسات والتشريعات. 3) تيسير تنظيم وتمثيل العمال المنزليين وأصحاب عملهم. 4) التوعية والدعاوة. علاوة على ذلك، تستفيد الأنشطة على المستوى الوطني من البحوث التطبيقية، وتطوير الأدوات، والتبادل المباشر للخبرات وأفضل الممارسات بين الدول.

3) أطلق عدد من الدول الأعضاء في السنوات الماضية مبادرات لإعداد قوانين وسياسات ترمي إلى تحسين الحماية الاجتماعية والحماية في العمل للعمال المنزليين، وأحياناً بدعم مالي وفني من منظمة العمل الدولية. وقد أعرب عدد من هذه الدول عزمها على التصديق على الاتفاقية، بينما تنظر دول أخرى في مثل هذا الاحتمال. وعلى الرغم من أن بعض الدول الأعضاء لا تنظر في مسألة التصديق على الاتفاقية على المدى القصير، إلا أنها أبدت التزاماً بتحسين ظروف عمل العمال المنزليين في ضوء الأحكام ذات الصلة للمعايير الجديدة لمنظمة العمل الدولية.

4) ستكون السنوات الأربع القادمة حاسمة. فإدخال الاتفاقية حيز التنفيذ بسرعة، وهو ما يتطلب تصديقين، سيكون مهماً للحفاظ على الاهتمام والزخم الهائلين الذي خلقهما اعتمادها. وهذه الفترة الأولية أيضاً حاسمة لتعزيز عمليات التقييم وخطط العمل الوطنية بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين على المستوى القطري. ومن المتوقع أن تشجع الخبرات والدروس المستفادة من هذه الفترة الأولية بدورها تصميم مبادرات ذات استهداف أفضل تؤدي إلى توسيع التصديق والتنفيذ على المدى الطويل.

5) لهذه الأسباب، ودون المساس بالمشاريع الجارية أو المقررة عن العمل المنزلي، ثمة اقتراح بأن يقوم المكتب في السنتين إلى الأربع سنوات المقبلة بتوحيد جهوده وتنسيقها بطريقة منهجية في عشر إلى خمس عشرة دولة.[1]

6) فيما يتركز دعم منظمة العمل الدولية على المستوى الوطني في عدد محدود من الدول نتيجة لقيود الموارد، سيدعم المكتب الدول المتوجهة نحو التصديق والدول التي لا تفكر بالتصديق في هذا الوقت على حد سواء. وبالتالي، ليس من المتوقع أن تصادق الدول محط الاهتمام على الاتفاقية في نهاية السنوات الأربع هذه ولكنها ستكون جميعها قد أحرزت تقدماً على صعيد اعتماد سياسات وإصلاحات تشريعية تحسن ظروف معيشة وعمل العمال المنزليين. وتشمل المعايير الرئيسية لاختيار الدول الالتزام السياسي إلى جانب وجود عمليات سياسية رامية إلى تحسين أطر السياسات والأطر القانونية المتعلقة بالعمل المنزلي. وسيركز المكتب أيضاً على الدول التي يمكن له أن يحقق فيها أكبر أثر في تحسين ظروف عمل العمال المنزليين.

---

[1] يعتمد عدد الدول على عدد مطالب الهيئات الثلاثية وعلى توافر الموارد اللازمة لتقديم دعم فعال.

7) بالإضافة إلى الدعم على المستوى الوطني، يطور المكتب على المستوى الإقليمي والعالمي عدة منتجات وأنشطة ليستفيد منها عدد أكبر من الدول. وهي تشمل أدوات عملية تتعامل مع

1) الترويج لتصديق الاتفاقية الجديدة ولتنفيذها

8) تنص المادة 19 من دستور منظمة العمل الدولية على وجوب عرض كل عضو للاتفاقيات والتوصيات الجديدة على السلطة أو السلطات المختصة لسن التشريعات أو اتخاذ إجراءات أخرى. كما يتعين على الدول الأعضاء التي صادقت على الاتفاقية رقم 144 إجراء مشاورات مع المنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل والعمال بشأن المقترحات التي ينبغي تقديمها للسلطة أو السلطات المختصة فيما يخص العرض المذكور أعلاه للاتفاقيات والتوصيات.

9) تتطلب الإجراءات الرامية إلى تصديق وتنفيذ الاتفاقية رقم 189 التي تكملها التوصية رقم 201 إشراك جميع الهيئات الثلاثية. ويتمثل دور مكتب منظمة العمل الدولية، بما في ذلك مكتب الأنشطة العمالية ومكتب أنشطة أصحاب العمل، في دعم الحوار

مجالات محددة للسياسات، وأبحاث، ومنتديات لتبادل المعارف والخبرات وأفضل الممارسات، وقاعدة بيانات لسهولة الحصول على معلومات عن القوانين، وما إلى ذلك.

الاجتماعي بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين والجهود المبذولة على المستوى الوطني لدراسة إمكانية التصديق على الاتفاقية رقم 189. وفي هذا الصدد، يساعد المكتب، عند الطلب، الجهات المعنية في دراسة القوانين والممارسات الوطنية في ضوء الاتفاقية وإعداد تدابير تتغلب على الثغرات المحددة.

10) نظراً لأن الإصلاح التشريعي يمكن أن يكون طويلاً ومعقداً ويتضمن الشركاء الثلاثة لمنظمة العمل الدولية فضلاً عن وزارات أخرى وبرلمانيين ومنظمات للعمال المنزليين ولأصحاب عملهم، يجب أن تكون منظمة العمل الدولية مستعدة للمشاركة في هذه العملية على المستوى القطري على أساس مستدام لثلاث سنوات على الأقل.

2) بناء القدرات المؤسسية و ودعم إصلاح السياسات والتشريعات على المستوى الوطني

11) بدأت بعض الدول منذ عام 2009 مبادرات لتصميم تشريعات أو سياسات جديدة ترمي إلى تحسين ظروف العمل والضمان الاجتماعي للعمال المنزليين كالأرجنتين، والصين، والهند، وأندونيسيا، والأردن، ولبنان، والباراغواي، والفلبين، وإسبانيا، والولايات المتحدة (ولايتي نيويورك وكاليفورنيا)، وزامبيا.

12) قدمت منظمة العمل الدولية حتى قبل اعتماد الاتفاقية والتوصية مساعدة فنية لبعض البلدان في قضايا سياساتية تتعلق بالعمال المنزليين تلبية لدعوات من الهيئات الثلاثية الوطنية. ومن بين هذه الدول البرازيل، والصين، ولبنان، والهند، والباراغواي، والفلبين، والأوروغواي، وزامبيا. ويشمل البرنامج والموازنة لعام 2012-2013 عدداً من حصائل البرامج القطرية المتعلقة بالعمل المنزلي. واستناداً إلى معلومات واردة من الهيئات الثلاثية الوطنية ومكاتب ميدانية، ثمة دول مستعدة لتحسين أو تعديل أو استحداث قوانين وسياسات ومؤسسات بناء على المعايير والإرشادات الواردة في الاتفاقية والتوصية.

13) لهذه الدول احتياجات مختلفة وتتطلب أشكالاً مختلفة من مساعدة منظمة العمل الدولية. فمثلاً، بعضها متقدم نسبياً ويستدعي مراجعات للقوانين والسياسات تؤدي إلى التصديق، وبعضها الآخر يحتاج إلى بناء القدرات المؤسسية ومشورة في مجال السياسات لتنفيذ الاتفاقية أو بعض أحكامها، في حين أن البعض الآخر يتطلب، كخطوة أولى، توعية أوسع وحوارات بشأن السياسات المتعلقة بالعمل المنزلي والاتفاقية. وتصاغ هذه الخصوصيات من خلال مشاورات مع الهيئات الثلاثية عبر مكاتب ميدانية بالتعاون مع الإدارات الفنية ذات الصلة في المقر

الرئيسي. وسيجري توفير الدعم عند الطلب وفق الأولويات المحددة وطنياً.

14) استناداً إلى المطالب المقدمة، قد تشمل المساعدة الفنية لمنظمة العمل الدولية المجالات التالية:

- إصلاح قانون العمل.
- تحسين جمع البيانات والإحصاءات للإحاطة بالعمل المنزلي بشكل أفضل.
- الضمان الاجتماعي، بما في ذلك حماية الأمومة.
- أنظمة الاستخدام والضمان الاجتماعي والهجرة التي تنظم أوضاع العمال المنزليين المهاجرين.
- الحماية من كافة أشكال الإساءة والمضايقات والعنف.
- الصحة والسلامة المهنية.
- تنمية مهارات العمال المنزليين.
- وكالات الاستخدام الخاصة.
- الحوار والاتفاق الثنائي بين الدول المرسلة والمستقبلة.
- آليات المفاوضة الجماعية.
- توظيف العمال المنزليين وتعيينهم، وكذلك تسوية المنازعات.
- آليات التطبيق.
- إضفاء الطابع النظامي على التوظيف.

15) قد ينطوي بناء القدرات الوطنية على باقة من الجهات الفاعلة في السياسات، ومؤسسات الحكم الرشيد، ومنظمات العمال وأصحاب العمل، ووكالات الاستخدام الخاصة. وقد يشمل أيضاً تبادل المعرفة، والتدريب، ودراسات الجدوى والاختبار التجريبي للخطط الجديدة، وتطوير شبكات دعم الخبراء المحليين.

3) تشجيع تنظيم العمال المنزليين وأصحاب عملهم

16) لعبت الحركة النقابية الدولية، عبر الاتحاد الدولي لنقابات العمال وفروعه الإقليمية والاتحادات النقابية العالمية، دوراً فاعلاً في

العملية التي أدت إلى اعتماد المعايير الجديدة. وقدمت، على وجه الخصوص، منبراً للعمال المنزليين للتعبير عن توقعاتهم

ومطالبهم. وتلتزم الحركة اليوم بالترويج للتصديق على الاتفاقية الجديدة وتشجيع تنظيم وانتساب العمال المنزليين إلى النقابات العمالية القائمة.

17) أعرب ممثلو أصحاب العمل في مؤتمر عام 2011 عن استعدادهم لعقد حوار حول تحسين ظروف عمل ومعيشة العمال المنزليين. وهناك على المستوى القطري أمثلة عن منظمات أصحاب عمل وطنية بدأت في القيام بذلك، في زامبيا مثلاً. وفي سياق عملية وضع المعايير، شاركت المنظمة الدولية لأصحاب العمل بفاعلية في مناقشات دولية بشأن وكالات الاستخدام الخاصة التي تلعب دوراً هاماً في توظيف العمال المنزليين المهاجرين وتعيينهم.

18) تعترف الاتفاقية والتوصية صراحة بأهمية منظمات العمال وأصحاب العمل وإشراكها في تنفيذ المعايير الجديدة. ومن المتوقع إجراء مشاورات مع المنظمات الأكثر تمثيلاً لأصحاب العمل والعمال، ومع المنظمات الممثلة للعمال المنزليين ولأصحاب

4) التوعية والدعاوة

20) لعبت التوعية والدعاوة التي أجرتهما منظمات عمالية و/أو منظمات مجتمع مدني و/أو حكومات و/أو هيئات ثلاثية و/أو منظمات دولية دوراً مهماً خلال السنوات الماضية في تسليط مزيد من الضوء على قضايا ومشاكل العمال المنزليين، وفي تحفيز التطورات الإيجابية في القوانين والسياسات الوطنية، وفي حشد الدعم لاعتماد التوصية والاتفاقية الجديدة. وستواصل لعب دور بالغ الأهمية في إحداث التغييرات المطلوبة في القوانين والسياسات والمؤسسات في السنوات المقبلة عبر خلق دعم سياسي والتأثير على تصورات الجمهور ومواقفه بهدف توسيع

5) تطوير المعارف وتعزيز تبادل الخبرات والممارسات الجيدة

22) يُعتبر تنظيم ظروف عمل العمال المنزليين وتوسيع حمايتهم الفعالة مجالين جديدين نسبياً من مجالات السياسات والأنظمة في جزء كبير من العالم. ويُعتبر تطوير قاعدة معرفية سليمة حول العمل المنزلي ومنهجيات للتنظيم في مثل هذه الظروف أمراً ضرورياً بشكل خاص من أجل حوار هادف ومدروس عن السياسات ومن أجل التوعية والعمل على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

23) تستند البحوث المستقبلية وإستراتيجية تبادل المعارف بشأن العمل المنزلي الخاصة بمنظمة العمل الدولية إلى منهجية وضعت مؤخراً وهي تقدير عدد العمال المنزليين وتغطية الحماية القانونية، وإلى دراسات أخرى أجراها فرع "ظروف العمل والتوظيف"، وفرع "الهجرة الدولية"، والبرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال، ومكتب الأنشطة العمالية، والمكاتب الميدانية لمنظمة العمل الدولية في بكين، وبيروت، وبرازيليا، ودار السلام، وهانوي، ونيودلهي، وسانتياغو. وهي تهدف إلى الحصول على بيانات ومسوح نوعية ذات قاعدة أوسع.

24) سيصبح للبحوث المستقبلية ثلاث توجهات: 1) تحسين منهجيات مراقبة عدد العمال المنزليين والاتجاهات في ظروف عملهم وتوظيفهم. 2) موضوعات السياسات التي تهدف إلى بناء كمية كبيرة من المعرفة حول مواضيع محددة مثل الأجور، وساعات عملهم، إن وجدت، حول تدابير الصحة والسلامة المهنية، والضمان الاجتماعي، ووكالات الاستخدام الخاصة. وتدعم ذلك أحكامٌ عن حماية وتعزيز الحرية النقابية والحق في المفاوضة الجماعية في قطاع العمل المنزلي.

19) في هذا الصدد، ستقوم المساعدة الفنية التي تقدمها منظمة العمل الدولية، عبر مكتب الأنشطة العمالية ومكتب أنشطة أصحاب العمل وبناء على طلب المنظمات المعنية، بما يلي: 1) التعاون مع النقابات العمالية ومساعدتها في تطوير قدراتها كي تلبي احتياجات العمال المنزليين، وتنظمهم، وتمنحهم صوتاً وتمثيلاً في الحركة النقابية السائدة. 2) التعاون مع منظمات أصحاب العمل ومساعدتها في معالجة قضايا العمل المنزلي، بما في ذلك وضع برامج تعزز الممارسات الجيدة لدى وكالات الاستخدام الخاصة التي توظف وتعين و/أو تستأجر عمالاً منزليين، ودعم منظمات أصحاب عمل العمال المنزليين. 3) تعزيز قدرة العمال المنزليين وأصحاب عملهم على التنظيم والتفاوض.

الاعتراف بحقوق العامل المنزلي وكرامته، وبالقيمة الاقتصادية والاجتماعية للعمل الذي يقوم به. وفي الواقع، ينطوي تحقيق تحسينات ملموسة ومستدامة في ظروف عمل ومعيشة العمال المنزليين على قضايا التماسك الاجتماعي، وليس فقط على اعتبارات فنية.

21) تدعم منظمة العمل الدولية عند الطلب جهود الهيئات المكونة لها بهدف الوصول إلى الجمهور، فضلاً عن الجماهير المتخصصة، مثل البرلمانيين، والموظفين العموميين المعنيين، ومنظمات العمال وأصحاب العمل، ووسائل الإعلام، والمجتمع المدني.

العمل، والصحة والسلامة المهنية، والعلاقات بين سياسة وأنظمة الهجرة والعمل، والتطبيق، والمفاوضة الجماعية. 3) توجه خاص بكل بلد يهدف إلى فهم الجوانب المتعددة للعمل المنزلي والآثار النسبية لمختلف السياسات والأنظمة فهماً عميقاً. وكإستراتيجية مجدية، تواصل منظمة العمل الدولية العمل مع الوسط الأكاديمي لعزيز شبكات معه عبر أنماط متنوعة من الشراكة.

25) بالإضافة إلى الأبحاث، وللمساعدة في استمرار الجهود المبذولة لتنفيذ مختلف أحكام معايير منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين، من الضروري أن يقدم المكتب للهيئات الثلاثية والشركاء أدوات عملية ضرورية، منها إحاطات حول الممارسات الجيدة والتجارب القطرية، ومذكرات معلومات عن المفاهيم والمبادئ الواردة في المعايير الجديدة، ومبادئ توجيهية بشأن مقاربات لمختلف مجالات التنظيم المعنية مثل مقاربات لتنظيم وقت العمل أو الأجور، فضلاً عن مواد التوعية للتشجيع على الامتثال إلى التشريعات الوطنية، الخ.

26) هناك أيضاً طلب كبير على تبادل المعارف والخبرات العملية في معالجة قضايا العمل المنزلي بين الدول والأقاليم مباشرة. ويدعم المكتب التبادلات المباشرة للخبرات بين الهيئات الثلاثية من عدة دول، لاسيما عبر منتديات تبادل المعرفة الإقليمية وبين الأقاليم وغيرها من أنواع الفعاليات. وتشكل الحكومات والعمال وأصحاب

العمل في الدول الأعضاء أكبر شبكة خبرة في عالم العمل. كما تمهد عملية بناء القدرات التي تعتمد على هذه الأصول الضخمة الطريق لاستمرار التبادل والتعاون بين الدول معززة بذلك التعاون بين الدول النامية وأيضاً بينها وبين الدول المتقدمة.

6) التعاون بين منظمة العمل الدولية وغيرها من وكالات الأمم المتحدة بشأن القضايا المتعلقة بالعمل المنزلي

27) أثناء عملية وضع المعايير التي تُوجت باعتماد الاتفاقية والتوصية، أقام المكتب علاقات في هذا المجال مع عدد من وكالات الأمم المتحدة، مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وعدة وكالات لمعاهدات حقوق الإنسان، والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. وبدأت في الآونة الأخيرة اتصالات مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

28) توفر الاتفاقية والتوصية فرصة أمام منظمة العمل الدولية لتعزيز شراكتها مع هذه الوكالات وإظهار القيادة وتعزيز أهمية هيكليتها الثلاثية وقيمتها المضافة. وتهدف هذه الشراكة إلى: 1) ضمان الاتساق على صعيد الرسائل والمنهجيات نحو التنظيم والتطبيق الفعالين للعمل المنزلي. 2) الوصول إلى الهيئات الثلاثية ذات الصلة غير تلك الخاصة بمنظمة العمل الدولية. 3) تحديد العمل المشترك والتكامل المحتملين من أجل زيادة فعالية التكلفة.

29) توفر الاتفاقية والتوصية فرصة أمام المكتب ليكون "قدوة" بوضع مدونة لقواعد السلوك لموظفيه الساعين إلى خدمات العمال المنزليين بالاتساق مع فحوى الاتفاقية والتوصية، ما يضفي مزيداً من الشرعية والمصداقية على التزام منظمة العمل الدولية بجعل العمل اللائق حقيقة واقعية للعمال المنزليين. ويمكن أن تقدم منظمة العمل الدولية بدورها مثل هذا المدونة إلى وكالات الأمم المتحدة أو منظمات دولية أخرى للنظر فيها.

7) الإطار المؤسسي للتنفيذ

30) نظراً للطبيعة الشاملة للعمل المنزلي ونظراً للتركيز القطري لخطة العمل المقترحة، من الضروري تضافر جهود عدة أقسام فنية في المقر الرئيسي إضافة إلى المكاتب الميدانية المعنية. وستطبق الآليات التالية:

أ) فريق عمل فني في المقر الرئيسي يتألف من قسم حماية العمل (يتضمن فرع ظروف العمل والتوظيف وفرع الهجرة الدولية)، وقسم معايير العمل الدولية، وقسم العلاقات الصناعية وعلاقات العمل، وبرنامج إدارة العمل وتفتيشه، ومكتب المساواة بين الجنسين، والبرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال، وبرنامج تعزيز إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وقسم الأنشطة القطاعية، ومكتب الأنشطة العمالية، ومكتب أنشطة أصحاب العمل. وسيضع فريق العمل أدوار ومساهمات كل قسم ويقيّمها بالتشاور مع الهيكلية الميدانية.

ب) منسق واحد في كل مكتب من المكاتب الإقليمية لمنظمة العمل الدولية، وبحيث يكون مسؤولاً عن تعبئة وتنسيق المساهمات والمشاورات السليمة وتدفق المعلومات بين مختلف المشاركين، لاسيما مكاتب منظمة العمل الدولية المعنية. ونظراً للتنوع الكبير للحالات في جميع أنحاء العالم، ستترجَم الإستراتيجية العامة الواردة في هذه الوثيقة إلى إستراتيجيات إقليمية ملموسة تتناسب مع الاحتياجات الخاصة بالهيئات الثلاثية في كل منطقة.

ت) منتدى لتبادل المعرفة بين الأقاليم للمقر الرئيسي وللممثلين الميدانيين يعقد في نهاية عام 2013 لاستخلاص الدروس المستفادة وتقديم رؤى للمراحل اللاحقة.

31) ستزيد الموارد المالية اللازمة لتنفيذ خطة العمل هذه باستمرار مع إستراتيجية التعاون الفني لمنظمة العمل الدولية التي اعتمدها مجلس الإدارة. وتعتبر تعبئة الموارد وتخصيصها جزءاً من الإطار الكلي للموارد المتكاملة لمنظمة العمل الدولية حيث تخصَّص الموازنة العادية، والموازنة العادية للتعاون الفني، والموازنة الإضافية التعاون الفني، والحساب التكميلي للموازنة العادية عبر عملية تخطيط العمل القائمة على الحصائل من أجل المنتجات العالمية وحصائل البرنامج القطري ذات الأولوية، وذلك باستخدام الثغرات التي تم تحديدها في الموارد.

Conditions of Work and Employment Branch (TRAVAIL), International Labour Office, Route des Morillons 4, CH – 1211 Geneva 22,
travail@ilo.org